S/AC.44/2025/1

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
10 June 2025
Arabic
Original: English

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)

مذكرة شفوية مؤرخة 3 حزيران/يونيه 2025 موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة، إلحاقا بمذكرتها المؤرخة 27 أيار/مايو 2025، بأن تحيل طيه النسخة المحدّثة من التقرير الوطني الثالث لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) (انظر المرفق).

270625 250625 25-09753 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 3 حزيران/يونيه 2025 الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة

تقرير جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004)

تتقيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالالتزامات الدولية والتزامات عدم الانتشار، وتؤيد تدابير تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، الذي يسعى إلى جعل العالم أكثر سلاما من خلال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وترى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن أسلحة الدمار الشامل تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ولذلك، فإن القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل هو الضمان المطلق الوحيد بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، ويؤيد البلد تأييدا تاما تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، على النحو المفصل في تقاريره الوطنية السابقة المقدمة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) (S/AC.44/2004/(02)/117 ومصفوفة تقديم التقارير الوطنية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (2020)). ويتضمن هذا التقرير الوطني الثالث تحديثًا لأهداف القرار 1540 (2004) منذ تقديم التقرير الثاني في 20 أيار/مايو 2020.

لقد اتخذت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عددا من التدابير الوقائية القانونية لتحقيق أهداف قرار مجلس الأمن 1540 (2004). وهذه التدابير هي كالتالي:

1 - التشريعات الوطنية

(أ) المواد الكيميائية

تشمل التشريعات والأنظمة الخاصة بإدارة المواد الكيميائية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ما يلي:

(أ) قانون إدارة المواد الكيميائية، الصادر في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2016؛

(ب) نظام جرد المواد الكيميائية، الصادر في 23 آذار/مارس 2021 (جديد)؛

(ج) نظام استيراد المواد الكيميائية وتصديرها وعبورها وتسجيلها والأعمال التجارية المتصلة بها، الصادر في 24 كانون الأول/ديسمبر 2020 (جديد)؛

(د) نظام تخزين المواد الكيميائية، الصادر في 1 شباط/فبراير 2021 (جديد)؛

(هـ) نظام وسم المواد الكيميائية، الصادر في 15 أيلول/سبتمبر 2021 (جديد)؛

(و) نظام خدمات السلامة الكيميائية (جديد)؛

(ز) المرسوم الحكومي المتعلق بإدارة المواد المزدوجة الاستخدام، المصادق عليه والموقع في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (جديد)؛

(ح) صياغة قرار وزاري بشأن تصدير وعبور المواد المزدوجة الاستخدام (عملية جارية)؛

(ط) صياغة مبدأ توجيهي وزاري بشأن تنفيذ برنامج للامتثال الداخلي (عملية جارية).

(ب) المواد البيولوجية

تتضـــمن العديد من القوانين أحكاماً تتعلق بإدارة المخاطر البيولوجية والتخفيف من حدتها. ومع ذلك، لا تزال بعض القوانين تحتاج إلى عمليات استعراض وتنقيح إضافية لكفالة التغطية الشاملة، والمواءمة مع جميع الأحكام المنصـوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي تعد جمهورية لاو الديمقراطية الشـعبية طرفاً فيها، والاتســاق مع المعايير الإقليمية والدولية. ومحتويات الأنظمة والســياســات المتصــلة بالتخفيف من المخاطر البيولوجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مضَمَّنة في التشريعات التي تقع ضمن اختصاص سلطات قطاعية متعددة، وهي مفصلة على النحو التالي:

(أ) أنظمة السلامة البيولوجية الوطنية (2019)؛

(ب) دليل السلامة البيولوجية في المختبرات (الطبعة الثالثة) (جديد)؛

(ج) أنظمة رابطة التحاليل الطبية (جديدة)؛

(د) الدليل الوطني لتغليف وتعبئة العينات ونقلها محليا (2020)؛

(هـ) المبادئ التوجيهية الوطنية لنقل العينات (2020)؛

(و) معايير المختبرات الصحية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (2023) (جديدة)؛

(ز) السياسة الوطنية لأعمال المختبرات الطبية (2023) (جديدة)؛

(ح) القانون المنقح للوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها (2023) (جديد)؛

(ط) الاستراتيجية الوطنية للمختبرات الطبية، 2023–2030 (جديدة)؛

(ي) خطــة تطوير بحوث أمراض الحيوان وإدارة المنتجــات الحيوانيــة في جمهوريــة لاو الديمقراطية الشعبية، 2023–2030 (جديدة).

(ج) المواد الإشعاعية والنووية

ســنّت جمهورية لاو الديمقراطية الشــعبية قوانين وأنظمة مختلفة تتعلق بإدارة الأمان الإشــعاعي والنووي، وتحديداً قانون الحماية والأمان من الإشعاع، الذي اعتُمد وصدر في أوائل عام 2019، إلى جانب قوانين أخرى ذات صلة على النحو المفصل أدناه:

(أ) الإخطـار الوزاري (وزارة التربيـة والريـاضـــة) رقم 669/MES، المؤرخ 14 تموز/يوليه 2022، الذي يكلف إدارة العلوم في وزارة التربية والرياضــة بمواصــلة تنفيذ قانون الحماية والأمان من الإشعاع إلى حين استبداله بتشريع جديد (جديد)؛

(ب) الاتفـاق الوزاري (وزارة التربيـة والريـاضـــة) رقم 1958/MOES، بشـــأن إدارة المصــادر المشــعة، المؤرخ 22 نيســان/أبريل 2024، والمنشــور في الجريدة الرســمية بتاريخ 22 أيار/مايو 2024 (جديد)؛

(ج) إطار البرنامج القُطري لإدارة الأمان من الإشعاع (2014–2018)، الإصدار 1، المبرم بين حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشــعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمصــادق عليه في 13 أيار/مايو 2014؛

(د) إطار البرنامج القطري لإدارة الأمان من الإشعاع (2020-2025)، الإصدار 2، المصادق عليه في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 (جديد)؛

(هـ) مصادقة الحكومة على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في نيسان/أبريل 2023 (جديد)؛

(و) اعتماد الحكومة لبروتوكول الكميات الصغيرة المعدل من خلال إشعار صادر عن مكتب رئيس الوزراء بتاريخ 23 أيار/مايو 2022 (جديد)؛

(ز) المرسوم الحكومي المتعلق بإدارة المواد المزدوجة الاستخدام، المصادق عليه والموقع في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (جديد)؛

(ح) سن أنظمة لتنفيذ قانون الحماية والأمان من الإشعاع، صودق عليها في 26 نيسان/أبريل 2024 (جديدة)؛

(ط) مصادقة الحكومة على مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها عن طريق إشعار صادر عن مكتب رئيس الوزراء بتاريخ 3 تموز/يوليه 2024 (جديدة).

2 - التعاون الدولي والإقليمي

تعتقد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن التعاون الدولي والإقليمي هو السبيل لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والمنظومات المتصلة بها. وتضطلع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بدور نشط وبنّاء في جهود عدم الانتشار ونزع السلاح في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومكتب شؤون نزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وما فتئت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تبادر إلى تبادل تجاربها مع غيرها، ولا سيما أفضل الممارسات في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) والتحديات التي واجهتها في تنفيذ نظام مراقبة الصادرات، بغية المساعدة في بناء القدرات الإقليمية. وترد فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

(أ) تشارك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باستمرار في الحلقة الدراسية السنوية بشأن مراقبة الصادرات الآسيوية وفي المحادثات الآسيوية الرفيعة المستوى بشأن عدم الانتشار التي تُعقد في طوكيو، بما في ذلك في أحدث اجتماعين عُقدا تباعا في شباط/فبراير وآذار/مارس 2025. وقد قدم ممثلو جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عروضاً بشأن تحديثات نظام مراقبة الصادرات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والتحديات التي تواجه تنفيذ المراقبة التجارية الاستراتيجية؛

(ب) دعمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جهود بناء القدرات الإقليمية للمسؤولين بعرض تجربتها فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) وأفضل ممارساتها في حلقة العمل الإقليمية لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقودة في بانكوك، تايلند، في أيلول/سبتمبر 2022 وفي الاجتماع الإقليمي لأصحاب المصلحة المعنيين بدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) في آسيا، المعقود في آذار/مارس 2023 في طوكيو، اليابان؛

(ج) خلال المؤتمر الإقليمي لتوعية الأوساط الصناعية في جنوب شرق آسيا بقرار مجلس الأمن 1540 (2004) (عملية فيسبادن)، المعقود في أيلول/سبتمبر 2023 في بانكوك، عممت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تجربتها بشأن التحديات التي تواجهها في التنسيق مع القطاع الخاص والقطاعات الصناعية، بما في ذلك تنفيذ القرار 1540 (2004)؛

(د) شاركت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة في استضافة حلقة العمل الإقليمية الثانية بين الأقران بشأن موضوع "مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الإشعاعية والنووية من خلال عملية تقودها الاستخبارات: لمحة عامة عن التهديدات الإقليمية المتعلقة بالأمن في جنوب شرق آسيا"، المعقودة في أيار/مايو 2023 في لوانغبرابانغ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وهدفت حلقة العمل إلى تقديم لمحة عامة عن التهديدات الرئيسية المتعلقة بالأمن في جنوب شرق آسيا وما لها من تأثيرات تتعلق بالمخاطر الناجمة عن الاتجار بالمواد المشعة والنووية. وعلاوة على ذلك، جرى خلال حلقة العمل تبادل أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بمختلف أشكال الجرائم، بما في ذلك الاتجار بالمواد المشعة والنووية، وحُددت الأنشطة المستقبلية لتحسين التعاون الإقليمي؛

(هـ) استضافت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الاجتماع السنوي الحادي عشر لشبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، المعقود في آب/أغسطس 2024؛ واستضافت، بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حلقة العمل الإقليمية لتعزيز الانضمام العالمي إلى تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، المعقودة في الفترة من 10 إلى 21 آب/أغسطس 2024 في لوانغبرابانغ. وتطرقت حلقة العمل لمسألة بناء القدرات الوطنية والإقليمية ولتبادل الدروس المستفادة بين المشاركين والخبراء؛

(و) عرضت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بعض الإنجازات الرئيسية في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، والأولويات والخطط اللازمة لتنفيذ القرار، وذلك في الدورة التدريبية الرابعة لجهات الاتصال المعنية بقرار مجلس الأمن 1540 (2004) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، المعقودة في حزيران/يونيه 2024 في بيجين؛ وتبادلت أفضل الممارسات في تجربتها المتعلقة بإنشاء نظامها لإدارة المواد المزدوجة الاستخدام خلال حلقة العمل الوطنية لوضع خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) في كمبوديا، المعقودة في سيهانوك فيل، كمبوديا، في نيسان/أبريل 2025؛

(ز) اشتركت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مع الصين في استضافة حلقة العمل الإقليمية الأولى لتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتعزيز السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في جنوب شرق آسيا، المعقودة في الفترة من 23 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024 في شينزن بالصين. وحظيت حلقة العمل بدعم مكتب شؤون نزع السلاح من خلال وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. وتبادل المشاركون في حلقة العمل المعلومات وتبادلوا أفضل الممارسات بشأن النُهُج الوطنية لتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، بما في ذلك إعداد تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الاتفاقية.

3 - التحديات

لا تزال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تواجه بعض التحديات في تنفيذ القرار 1540 (2004)، من قبيل:

(أ) الافتقار إلى بناء القدرات والخبرات والمهارات في المجالات الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية؛

(ب) محدودية الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ الأنشطة الفنية، بما في ذلك الصياغة القانونية للتشريعات الوطنية؛

(ج) لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حدود مشتركة مع العديد من البلدان التي لديها نقاط تفتيش حدودية دولية وعلى مستوى المقاطعات، مما يشكل تحديات فريدة من نوعها لإدارة الحدود والأمن فيما يتعلق بالمجالات الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية، وذلك بسبب محدودية ما هو متاح لموظفي مراقبة الحدود من تدريب ومعدات للكشف؛

(د) والأهم من ذلك، لا تزال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تواجه تحديات ترتبط بمحدودية التمويل فيما يتعلق بالمشاركة في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة. ولذلك، فإن الدعم المقدم من المنظمات المعنية بالتكامل له أهمية بالغة في تعزيز بناء قدرات المسؤولين الحكوميين.

4 - الاحتياجات المستقبلية من المساعدة

فيما يلي الاحتياجات المرتبطة بمجالات محددة من الدعم فيما يتعلق بتنفيذ القرار 1540 (2004) بالنسبة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية:

(أ) تقديم الدعم لبناء القدرات في ميادين محددة توفر التدريب وحلقات العمل وتطوير مهارات ومعارف محددة في مجالات العمل المتعلقة بمراقبة الصادرات؛

(ب) المساعدة في وضع مبادئ توجيهية للموظفين الميدانيين؛

(ج) توفير الدعم في صياغة الأطر القانونية المتعلقة بمراقبة الصادرات والأسلحة الكيميائية والبيولوجية؛

(د) توفير الدعم التقني المتعلق بالمعدات والحصول على الخبرة التقنية والموارد في مجالات محددة لها صلة بتنفيذ القرار 1540 (2004) ونظام مراقبة الصادرات القائم في البلد.